

المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ٢٩ مارس ١٩٩٧

مصدر مسئول:

لن نسمح بتفويض حصّة مصر من مياه النيل

□ كتبت - مها عبدالمجيد:

أكد مصدر مسئول بهيئة مياه النيل أن مصر ترفض أية إجراءات تقوم بها بعض دول حوض النيل لتقليل حصّة مصر من مياه النيل والبالغة 55,5 مليار متر مكعب سنويا مشيرا إلى أنه لا بد من موافقة مصر على أية مشروعات تقيمها إثيوبيا قبل تنفيذها وأنه لا مانع لدى مصر طالما لا تتعرض لحصتها المائية.

وأوضح المصدر أن جميع مشروعات التكيونيل الـ21 تهدف في النهاية إلى تحقيق فكرة التوزيع العادل لمياه النيل بين دوله والقائمة على عدة محاور مثل عدد السكان وحجم الامطار والمتاح من موارد مائية إضافية للدول ونوعية الانشطة المختلفة والعائد الاقتصادي لكل مشروع وكذلك الاستخدام الحالي والسابق والتالي نحن نتحرك في هذا الاتجاه.

وأشار إلى أن مؤتمر النيل 2002 الذي عقد مؤخرا بإثيوبيا يمثل حوارا مفتوحا حول مطالب كل دولة من مياه النيل وكيفية توزيعها وتنمية النهر والمشكلات الاجتماعية والقانون والبيئة دون التزام من قبل المشاركين في المؤتمر بما جاء فيه موضحا أن هناك ملاقات هائلة بنهر النيل لم يتم استغلالها حتى الآن حيث يمكن إنتاج 20 ألف ميجاوات من الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى مليارات المكعبات من المياه ضائعة في المرحلة التي تستغرقها مياه النيل حتى تصل إلى مصر والسودان.

وأضاف المصدر أن المشروعات التي تقيمها حاليا إثيوبيا بالتعاون مع إسرائيل لن تزيد على المساهمة في زراعة الف فدان حيث إن الظروف الطبيعية التي تسمح بإكثرت من ذلك وهي بعيد عن الفرع الرئيسي للنيل الذي يمتد مصر بـ85٪ من احتياجاتها المائية عن طريق إثيوبيا.